Received:11/05/2025
Accepted:07/27/2025
Published Online:12/25/2025

The Implicit and its Impact on Grammatical Rules and their Meanings

Haidra Rachid *

Higher School of Teachers Mostaganem, Algeria .

Corresponding author:
Haidra Rachid

Email: hr.rachid27@gmail.com

ABSTRACT

Pragmatists consider context as one of the essential elements for determining the speaker's intention, without requiring notable effort on their part, since the implicit information in the message is supported by the context in which it occurs.
This study aims to shed light on certain criteria of implicitation, which help clarify what is left unsaid in an utterance, and these criteria are numerous, both in classical and modern authors. It seeks to relate sentences to their various contexts and to highlight their relationship with grammatical rules, focusing on two main mechanisms: ellipsis and the consideration of non-
ambiguity.The significance of this research lies in the precision of utterance interpretation, the understanding of implicit meanings conveyed by the context, and the impact of these mechanisms on an accurate comprehension of discourse.

Keywords : pragmatics, implicitation, context, grammatical rules, non-ambiguity,

Citation :Haidra, R., (2025).The implicit and its impact on grammatical rules and their meanings.AL-Lisaniyyat, *31*(2), 305-321.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution ***AL-Lisaniyyat © 1971 by Scientific and Technical Research Center for the Development of the Arabic Language is licensed under Attribution-Non-commercial 4.0 International***

الاقتضاء و أثره في التقعيد النحوي ودلالاته

رشيد حيدرة*
المدرسة العليا للأساتذة –مستغانم– الجزائر.
البريد الإلكتروني المهني: hr.rachid27@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/05 **تاريخ القبول:** 2025/07/27

ملخص:

يرى التداوليون أنَّ السّياق من أهم العناصر التي بفضلها يتحدد مقصد الكلام، دون مجهود يُذكر من المتكلّم، لأنّ ما تبقّى من المعطيات غير المقولة في الخطاب، يتكفّل بها هذا السِّياق الذي جاءت فيه.

ويهدف هذا البحث إلى إماطة اللِّثام عن بعض معايير الاقتضاء التي توضح ما لم يُقَلْ ضمن المنطوق –وهي كثيرة– عند القدماء والمحدثين، لربط الجمل بسياقاتها المختلفة، وعلاقة كل ذلك بالقواعد النحوية، من خلال آليّتين من آلياته وهما: الحذف ومراعاة أمن اللبس.

وتكمن أهميته في تفصيل تأويل المنطوق، وإدراك المعاني المخفية خلف السياق، وتأثير ذلك على فهم الكلام فهما صحيحا.

الكلمات المفتاحية: التداولية- الاقتضاء- السياق- مراعاة أمن اللبس- القواعد النحوية.

L’implicite et son impact sur les Règles Grammaticales et leurs Significations

Résumé :
Les pragmatistes considèrent le contexte comme l’un des éléments essentiels pour déterminer l’intention du locuteur, sans effort notable de sa part, puisque les informations implicites du message sont prises en charge par le contexte dans lequel elles s’inscrivent.
Cette étude vise à mettre en lumière certains critères de l’implicitation, qui permettent de clarifier ce qui reste non exprimé dans un énoncé, et ces critères sont nombreux, tant chez les auteurs classiques que modernes. Elle cherche à relier les phrases à leurs différents contextes et à mettre en évidence leur rapport avec les règles grammaticales, en se concentrant sur deux mécanismes principaux : l’ellipse et la prise en compte de la non-ambiguïté.
L’intérêt de cette recherche réside dans la précision de l’interprétation des énoncés, la compréhension des significations implicites véhiculées par le contexte, ainsi que dans l’impact de ces mécanismes sur une interprétation correcte du discours.

Mots-clés : Pragmatique – Implicitation – Contexte – Non-ambiguïté – Règles grammaticales

مقدمة

فهم المنطوق في اللغة العربية –من منظور بلاغي– من المجالات المهمّة والقيّمة التي عكف الباحثون –قدامى ومحدثين– على دراستها، وتتبّع أثرها لدى المتلقّي خاصةً، بوصفه الحلقة الأخيرة من العملية التواصلية، التي تمنح القول دلالته القصدية، إن نجح الكلام، نجحت العملية الكلامية، أمّا إن فشل، كان الوصول إلى المعاني المستفادة من القول أشدّ صعوبة وتعقيدا. لذلك، لا بد من طرح السؤال الآتي:

هل كان لزاما على أهل اللغة –قدماءَ ومحدثين– وضعُ بعض القواعد والشروط التي بموجبها يكون الباثُّ والمتلقّي متّفقَيْن على صيغة واحدة تسمح لهما بفهم المنطوق بشكل صحيح، حتّى ولو لم يكُن مطابقا لشروط اللغة، أو على الأقل، الابتعاد قدر المستطاع عن تأويله، أو الخروج به عمّا وُضع له أصلا؟

من هذا المنطلق، ارتأيت أن يكون موضوع بحثي موسوما بـ"الاقتضاء وأثره في التقعيد النحوي ودلالاته"، على اعتبار أنّ الاقتضاء قاعدة ثابتة يتفق عليها المتكلم والمخاطَب كلاهما، لألقي الضوء على دلالات ما لا يُقال في الخطاب، معتمدا على بعض المعايير المتّبعة في المنهج التداولي، والتي يمكن تطبيقها على بعض القواعد النحوية التي تندرج ضمن هذا السياق.

وفي شواهد النحو العربي دلالات كثيرة على ظاهرة الاقتضاء، ويبدو أنّ النحاة اعتمدوا عليها في الكثير من الحالات النحوية التي لا يكون فيها إعراب الظاهر ممكنا، حيث إنّ التغيير الطارئ على الجمل والأقوال لا بدَّ وأن يقتضي عند المتلقي سببا لهذا التغيير، وإن لم يكن ظاهرا، فيُردُّ إلى أسباب أخرى: كالحذف، والإضمار، والتقدير وما يلحق الإعراب المحلّي في الجمل وأشباهها. وقد يختلط في كثير من الأحيان مفهوم مصطلحي "الحذف" و"الإضمار"، لكن الفرق بينهما جليّ واضح، فـ"الحذف" عند ابن مضاء يختص بالأفعال والجمل، و"الإضمار" عنده مختص بالأسماء لا غير. (ابن مَضَاء، 1979م).

1 .الاقتضاء في المصطلح والمفهوم

1.1 التعريف اللغوي للاقتضاء

تبعًا للمفهوم اللغوي، فالاقتضاء مصدر للفعل، اقتضى، والثلاثي من قضى يقضي قضيا، والمصدر منه القضاء، وهو «الفصل والحكم،..... يقال: قضى يقضي قضاء فهو قاض إذا حكم وفصل، وقضاء الشيء: مضاؤه، والفراغ منه أحكامه..... وقضى الغريم دينه قضاء: أداه إليه. واستقضاه: طلب إليه أن يقضيه ... (ابن منظور، لسان العرب، 1997م).

وعند المحدثين: "هو ما يصاحب الشيء ويطلبه ويمنع تركه، فيكون كالموجب، وقد يجيز تركه فيكون كالنادب، والأول منهما يشمل الباعث المتقدم على ذلك الشيء والغاية المتأخرة عنه معا، أو يخص كلاّ منهما على حدة، في حين أنّ الثاني يكون خاصا بالغاية، فيقتصر على ما يهدف إليه". (فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، 2003 م).

2.1 التعريف الاصطلاحي للاقتضاء

أمّا في الاصطلاح التداولي، فيعرّف بأنّه المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة، فإن قال القائل (كف زيد عن ضرب زوجته)، فإنّه قال صراحة أنّ زيدا لا يضرب زوجته الآن، ...كما أنّه أبلغ بكيفية غير صريحة أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو المقتضى أو الاقتضاء). (آن روبول، جاك موشلار، 2003م).

تحدث النحاة الأقدمون عن ظاهرة الاقتضاء، وإن لم يكن حديثهم عنها بمعناها الاصطلاحي الحديث، بل وردت في سياق كلامهم، فقد أشار ابن يعيش إليها في باب الفعل المتعدّي واللازم، حيث يرى أنّ كل فعل من أفعال الحواس يرتبط بمفعول خاص يتناسب مع طبيعة تلك الحاسة ووظيفتها، فالبصر، على سبيل المثال، يتطلّب وجود شيء يُرى بوضوح ليكتمل هذا

الفعل، بينما السمع يحتاج إلى صوتٍ يُسمع بوضوحٍ ليحقق غايته، وكذلك الشمّ الذي لا يكتمل إلا بوجود رائحة يمكن إدراكها عبر هذه الحاسة. وبهذا، نجد أن كل فعل من أفعال الحواس يتعدى إلى مفعول محدد، يرتبط بطبيعة تلك الحاسة ووظيفتها المميزة، بما يتيح لها أداء دورها في الإدراك الحسيّ على نحو متكامل". (ابن يعيش، 2001م). أو بتعبير آخر: فإنّ البصر عند ابن يعيش يقتضي آلة الإبصار من جهة، والشيء المراد رؤيته من جهة أخرى، ولا تكتمل العملية إلا بوجودها، وكذا السمع الذي يقتضي آلته، والصوت المسموع. فالاقتضاء عند النحاة القدماء كان موجودا كمفهوم، وإن كانت طريقة الاستدلال به بسيطة تراعي الفهم السطحي للأشياء، فيُنسب لهم الفضل في الإشارة إليه.

2. الحذف وعلاقته بالسّياق في الخطاب

لا يخفى على أحد ما لظاهرة الحذف من أهمية بالغة تَردَّد ذكرها في كتب النحاة الأولين ترتبط بالتخفيف والإيجاز ومراعاة السياق والمقام وظروف الكلام، وتحقيق الإفادة من اللفظ القليل، واجتناب التكرار وما إلى ذلك من شروط حُسنِ القول، إلاّ أنّ تعريفها شابهُ الكثير من الغموض نظرا لالتباسها بظاهرة أخرى وهي الإضمار، مع ما يظهر من اختلاف جليّ بين المعنيين، وضّحه ابن مَضاء القرطبي حيث يفرّق النحويون بين الإضمار والحذف، ويذهبون –لا سيما أصحاب الرأي منهم– إلى أن الفاعل يُضمر ولا يُحذف. فإن قصدوا بالإضمار ما لا يمكن الاستغناء عنه؛ وبالحذف ما يمكن تجاوزه دون التأثير في البناء العام للجملة، فهُم يرون أن هذا الاسم نُصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره؛ إذ إن هذا الفعل المضمر ضروري، ولا يكتمل معنى الجملة بدونه، فهو الذي يتولّى النصب، ولا يمكن أن يوجد منصوب بلا فعلٍ ينصبه. أما إذا قصدوا بالمضمر الأسماء، وبالمحذوف الأفعال، فقد يكون القصد هنا أن الحذف يقع على الأفعال أو الجمل، ولا ينطبق على الأسماء" (المصدر نفسه).

فقد عرّف ابن هشام الحذف بأنه: " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة. وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدإ، أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل". (ابن هشام، 2000م). وأقرب تعريف لظاهرة الحذف –من وجهة نظر تداولية– ما لمستُه في مقدمةٍ من كتاب "ظاهرة الحذف في الدرس العربي" للدكتور طاهر سليمان حموده، حيث يعرّفه بأنه:" ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يُمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة، فيسقط منها مقطع أو أكثر". (طاهر سليمان حموده، 1998م).

إنّ سياق الجملة ومقام الحال، هو ما يفرض على المتكلّم حذفَ بعض عناصر الجملة –عمدة كانت أو فضلة– خاصة إن كان السامع على علم مسبق بها، وجاءت في سياق حديث خاص، وعلى سبيل المثال:

- قول السائل: ماذا أحضرت معك من السوق؟
- فتجيبه قائلا: خُضارًا. ولا تزيد على ذلك شيئا.

فلفظة "خضاراً" تُعرب مفعولا به لفعل محذوف وفاعل مضمر تقديره "أحضرت"، وفي هذه الحالة، فقد تمّ حذف الفعل والفاعل، نظرا لأنّ سياق الكلام دلّ عليهما، ولا يمكن للسائل أن يستحضر الاحتمالات الأخرى التي من الممكن تصورها.

وقد خصَّص ج. روبرت ستانتن Robert J. Stainton بحثا كاملا للتحليل التداولي للجمل الناقصة (Pragmatics of The Non-sentences) أي الجمل التي حُذف منها عنصر أو أكثر، أشار إلى "أن تلك الظاهرة اللغوية، –أي ظاهرة الحذف– ظاهرة مشهورة ومستعملة على نطاق واسع بين المتكلمين باللغة، فالمتكلم العادي لا ينطق جملا تامة –

في كل الأحوال– وإنما ينطق، بطريقة روتينية، كلمات أو عبارات أو جملا ناقصة، ومع ذلك فهو ينجز كلاما مفهوما". (Robert J. Stainton, Robert¸ 2006).

ويؤكد ذلك ما جاء في كتابِ سيبويه قولِه في (باب يكون المبتدأ فيه مُضمرا، ويكون المبنيُّ عليه مُظهرا): "إنك حين ترى صورة شخص ما فتتعرف عليه من خلال تلك الصورة، فتصبح علامة تدلّك على معرفة هذا الشخص، فتقول: عبد الله وربي، وكأنك تقول: ذاك عبد الله، أو هذا هو عبد الله. أو ربما تسمع صوتاً مألوفاً، فتعرف من خلاله صاحب الصوت، ويصير هذا الصوت علامةً تُمكّنك من التعرف عليه، فتقول: زيد وربي. وقد يحدث ذلك أيضاً عند لمس جسد، أو شمّ رائحة، فتتعرف على الشخص أو الشيء من خلال ذلك، فتقول: زيد أو المسك، أو ربما تذوق طعاماً، فتتعرّف عليه مباشرة، وتقول: العسل". (سيبويه، د.ت.ط). فالمتكلم لم يقم بلفظ جمل كاملة في حديثه، بل اكتفى بذكر بعضها، وقد يكون قد نطق بما هو أقل من الكلام المحذوف أساساً، معتمداً على السياق المقامي كي يتمكن السامع من إكمال الجزء الناقص تركيبياً والوصول إلى الدلالة المقصودة من الكلام المنطوق. وقد أشار سيبويه هنا إلى عدة مؤشرات سياقية يعتمد عليها هذا الإكمال، مثل الإدراك من خلال إحدى الحواس الخمس: كالرؤية، والسمع، واللمس، والشم، والتذوق. (محروس السيد بُربّك، 2010م).

ويتناول الحذف الكثير من المفردات والعبارات والتراكيب التي ما كان الكلام ليستقيم بدونها، لولا السّياقُ الذي يغطّي الجزء الأكبر من الفراغ الذي تركته وراءها، فضلاتٍ وعُمداً، فيكون من واجب المتكلم أن يحترم هذا السياق الخطابي الذي تؤدّى فيه المعاني، فلا يحذف ما لا دليل عليه، فيقعَ في الإبهام، ولا يترك ما دلت عليه الأدلة السياقية الكثيرة، فيقعَ في الإطناب، كما يسعى الحذف لتحقيق غرضين تداوليين مهمين هما: الإفادة ومراعاة الغرض.

وصناعة النحو –كما أشار السيوطي – قد تُظهر الألفاظ متطابقة مع المعاني وقد تجعلها مخالفة لها، وذلك حينما يتمكن السامع من فهم المقصود. ففي بعض الأحيان، يُسنَد القول لفظاً إلى شيء بينما يُراد به في المعنى شيء آخر، شرط أن يكون غرض المتكلم واضحاً لدى المخاطب. وبذلك، تتحقق الفائدة في كلا الحالين، سواء كانت الألفاظ مطابقة للمعاني أو مخالفة لها". (السيوطي، د.ت.ط). "فقد ذكر في هذا النص مبدأين تداوليين: غرض المتكلم، ومراعاة حال السامع من أجل حصول الفائدة التي يجنيها من الخطاب". (مسعود صحراوي، 2005م).

1.2 الحذف للإفادة

حاول اللساني إدريس مقبول أن يحصر مفهوم الإفادة فقال "إنّ قصد الإفادة يتطلب أن يكون التخاطب مبنياً على تحقيق فائدة مقصودة أو مرادة. فلا يمكن لأي تركيب نحوي أن يخلو من غرض تحصيل إفادة معينة، ومن هذا المنطلق جعل علماء النحو شرط الإفادة أساساً في الكلام بخلاف الجملة، حيث قيّده بعض النحاة، كابن هشام، بـ"المفيد" (ابن هشام، المغني، د.ت.ط). ويُقصد بذلك أن تكون الإفادة أو الإخبار متحققة بنيةٍ وقصدٍ واضحين، إذ لا تُعتبر الإفادة الناجمة عن غير قصد". (إدريس مقبول، 2014).

فمشكلة الحذف تكمن في طريقة التوفيق بين الاختصار والاقتصار، وبين الإفادة وعدم الإخلال بالمعنى العام للخطاب، لأنّ هذا الحذف يشمل العديد من المركَّبات النحوية –كما أشرت لذلك آنفا– مما يصعّب عملية الاختيار بين ما يجوز وما لا يجوز، أو بتعبير آخر: بين الحذف الواجب، والحذف الجائز، والحذف الممنوع.

وهنا تأتي الإفادة لتعطي الحذف صفة المقبولية أو المرفوضية، لأنها تشترط وصول الرسالة القصدية لدى السامع دون الحاجة إلى كثير من التأويلات، وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى في شرح قوله تعالى: ﴿**قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾**(سورة البقرة، 153)**. أي بل نَتَّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفا، كأنه قيل لهم "اتّبعوا" حين قيل لهم: كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى "، وهذا المعنى وارد في الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا**﴾ **(سورة البقرة، 153)**.

فالمحذوف إنما فُهم من الكلام السابق، إذ إنّ معنى: كونوا هودا أو نصارى = اتبعوا ذلك النهج. فحُذف الفعل (نتبع) استغناء بما يدل عليه من الكلام السابق. (سيبويه، الكتاب، د.ت.ط).

ويمكن لظاهرة الحذف أن تحوّل الإجابة عن السؤال التي من المفروض أن تحمل معناه أو بعضا من مفرداته إلى كلام لا علاقة له بالسؤال لا من قريب ولا من بعيد كسؤال أحدهم مثلا:

- ألا تسافر معي إلى المدينة؟

فتجيبه: –أنا أنتظر شخصاً مهمّا بعد العصر.

فمن المفروض والمنطقي أن تحمل الإجابة بعضا من مفردات السؤال أو معانيه أو –على الأقل– أحرف جواب تعود عليه من قبيل: نعم –بلى– أجل –أو لا– لا أستطيع وما إلى ذلك، لكن محتوى الإجابة في المثال كان بعيدا تماما عن السؤال، ومع ذلك، فإنّ المنطق لا يرفض هذا النوع من الإجابات لأنها تتطابق مع سياق الكلام ومقتضى الحال، فانتظار شيء مهم أولى من السفر للمدينة، والمحذوف من الإجابة معروف وهو:

- لا، لن أسافر معك، فأنا أنتظر شخصاً مهمّا بعد العصر.

2.2 الحذف مراعاةً للغرض

ويراد به –عند النحاة القدماء– الغاية التوصيلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وعليه تكون "مراعاة الغرض من الكلام" في عُرفِ أغلب النحاة، قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة. (مسعود صحراوي، 2005).

ومفهوم (مراعاة الغرض) من المفاهيم التي يحاول اللغويون العرب استثمارها في التداولية الحديثة، اعتمادا على التعاريف التي اتفق عليها العرب قديما في فهمهم أن اللغة المنطوقة من القواعد على شكل لفظ معيّن، يؤديه المتكلم في مقام معين لأداء غرض تواصلي معيّن، وجعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه.

وأبسط الأمثلة على مراعاة الغرض هو استعمال الضمير مكان الظاهر المذكور مطلقا، فالأصل أن لا يُذكر الضمير إلاّ إذا كان السامع على علم مسبق به، وإذا تبعه كلام كثير، لا بدَّ من إعادة الاسم الظاهر خشية الالتباس.

لكن من الأمثلة أيضا ما اصطُلح على تسميته في عُرف النحاة: ضمير الشأن، وهو الضمير الذي يُذكر دون اسم ظاهر يعود إليه، "وسمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: "ضمير القصة"، لأنه يشير إلى القصة "أي: المسألة التي سيتناولها الكلام. ويسمى أيضًا: ضمير الأمر، وضمير الحديث، لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه". (عباس حسن، 2010م).

ومن ذلك قول القائل: "إنه لمن الضروري الحديث في هذه المسألة". فضمير "الهاء" من "إنّه" ضمير شأن لا عائد له، وإنّما يُذكر لتعظيم شأن القول بعده، مراعاة لغرض الجملة وقصد القائل منها. وضمير الشأن تقابله في اللغة الإنجليزية عبارة (It Is) وهما يحملان المعنى نفسه، حيث إنّ (It) تعود على غير عاقل في الجملة قبلها من قبيل:

" I dropped my phone, it doesn't work anymore"

"لقد أوقعت هاتفي، إنه لا يعمل ثانية".

والملاحظ أن في اللغة الإنجليزية يتم استعمال ضمير الشأن بالكيفية نفسها يمكن أن تبدأ الكلام بقولك:

"It is very important to get on well with our neighbours"

"إنّه من المهم للغاية أن تتواصل مع جيراننا"

وقد يقول قائل: لِمَ التطويل في الكلام؟ أليس من المفروض أن يقول الشخص مباشرة: "من المهم أن تتواصل مع جيراننا"؟ لكنَّ الذي يبدو تطويلا وإطنابا، هو في الأصل اختصار للكثير من الكلام الذي يؤذي المعنى ويسيء إليه، فضمير الشأن ينوب عن قولك: "ما سيأتي مهم، فانتبه واستمع".

3.2 الحذف و أثره في تغيير الحركة الإعرابية ووظيفة الكلمة:

سنتناول في هذا العنصر –إن شاء الله تعالى– أثر الحذف في دلالة انتقال الحركات الإعرابية إلى ما قبلها، وبالتالي تغيير وظيفتها الإعرابية مع المحافظة على وظيفتها المقامية التي هي الأصل، حيث إنّ بعض المفردات في الجملة قد تتحول بسبب الحذف من فضلات إلى عمد، والعكس صحيح، ولو كان المحذوف موجودا، لاتّخذ كلّ لفظ حالته الأصلية الوظيفية لا يحيد عنها، لكن الحذف قد يعطي الألفاظ المتقدمة حركةً ووظيفةً إعرابية تمنحها دلالات سياقية ومقامية جديدة، خاصة من الجانب البلاغي، ولشرح هذه الظاهرة النحوية، لا بأس أن أسوق المثال التالي في قوله تعالى في سورة يوسف في سياق حديث إخوته قولهم: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا**﴾ **(سورة يوسف، 82).**

قالوا المراد بالقرية هنا أهلها، فحُذف المضاف وهو بمنزلة المفعول به، وأُقيم المضاف إليه مقامه. (يراجع: ابن الأنباري 2003م، وابن حاجب، الإنصاف، 2003م، والأمالي، 1989م).

وقد قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير: (إن الأمر إذا ظهر ظُهوراً تاماً كاملاً فقد يُقال فيه، سلِ الماءَ، والأرضَ وجميع الأشياء عنه، والمراد أنه بلغ في الظهور إلى الغاية التي ما بقي للشك فيها مجال). (الرازي، 1420هـ).

فلفظ "القرية" في الأصل مضاف إليه مجرور على اعتبار قولنا: "أهلَ القريةِ"، ولكنْ بسبب الحذف، صار هذا اللفظ مفعولا به، لتقدّمه في الرتبة، واختفى المفعول به الأصلي "الأهل"، وقد دلّ عليه دليل، فالقرية التي تعني الأبنية والمساكن والدُّور لا تُسأل، ولا تجيب، وإنّما يُسأل أهلها وساكنوها والقاطنون بها، فالحذف جاء في هذه الحالة لإعطاء القرية الأهمية التي تستغرقها، على اعتبار أنّ أهلها لا غنى لهم عنها، "وحَذفُ المضاف جائز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه". (ابن حاجب، الأمالي، 1989م).

أوضح ابن الأنباري نقطة مهمة تتعلق بمفهوم الحذف في اللغة، وتحديدًا الحذف الناتج عن كثرة الاستعمال وتكراره. فالألفاظ التي تكثر في التداول تخضع غالبًا لحذف بعض أحرفها، لتسهيل النطق وتسريع التعبير. فمثلًا، يقولون "لم يك" بدلًا من "لم يكن" بحذف النون، لكثرة استخدام هذا التعبير، بينما لا يُقال "لم يص" عن "لم يصن"، ولا "لم يه" بدلًا من "لم يهن"، لأن هذه الألفاظ ليست شائعة بما يكفي للتبسيط. كذلك، نجد أنهم اختصروا "لم أبال" إلى "لم أبل" بحذف الكسرة، لكثرة تداوله، في حين لم يُختصر "لم أوال" إلى "لم أول" أو "لم أعال" إلى "لم أعل" لندرة استعمال هذه العبارات. والأمر نفسه ينطبق على عبارة "أي شيء"، التي تُختصر إلى "أيش" بالشين المعجمة نظرًا لشيوعها، بينما لا تُختصر "أي سيء" إلى "أيس" بالسين المهملة لأنها نادرة. وأيضًا، نجدهم يقولون "عم صباحًا" عوضًا عن "أنعم صباحًا" لكثرة استعمالها، بينما لا يقولون "عم بالا" عوضًا عن "أنعم بالا" لندرة هذا التركيب. (يراجع: ابن الأنباري، الإنصاف).

وهذا يوضح مدى أهميّة الاستعمال في تخفيف بعض الكلام إن كان متداولا ومعروفا عند السامع، اعتمادا على الافتراضات المسبقة لديه، ولم يكن الحذف مخلاّ بأركان الكلام المفيد، ويكون الإعراب في هذه الحالة إمّا ظاهريا على ما بقي من الكلام، أو تقديريا على الحرف المحذوف، يشبه إعرابه في هذه الحالة إعراب الاسم المرخم على اعتبار ماكان، أو على اعتبار ما هو كائن، والله أعلم.

في سياق حديثه عن الحذف الناتج عن كثرة الاستعمال، أشار ابن الأنباري إلى مسألة هامة تتعلق بكيفية حذف بعض الألفاظ في اللغة، موضحًا أن الأصل في بعض الكلمات هو أن تُكتب بطريقة معينة، مثل كلمة "حاشى" التي يجب أن تُكتب بالألف، لكن مع مرور الوقت وكثرة استعمالها، تم حذف الألف. هذا التغيير في الاستخدام يعكس كيف أن اللغة تتطور استجابةً للتكرار والاعتياد.

كما تطرق إلى مقولة بعض النحويين: "إن الحرف لا يدخله الحذف"، حيث أوضح أنه لا يوافق على هذا الرأي، إذ إن الحروف ليست محصورة في البقاء دون تغيير. ففي الواقع، يمكن أن تتعرض الحروف للحذف مثلها مثل الأسماء والأفعال. ومن الأمثلة التي ذكرها في هذا السياق هو استخدام كلمة "رُبَّ"، التي يمكن أن تُختصر إلى "رُبَ" بالتخفيف. وقد تمت الإشارة إلى أن هذه الاختصار قد أُقرَّ به في بعض القراءات، مما يدل على أن اللغة ليست ثابتة، بل تتسم بالمرونة وتقبل التغييرات الناتجة عن الاستخدام المتكرر.

بهذه الطريقة، يُظهر ابن الأنباري كيف أن اللغة تعكس عادات المتحدثين، حيث إن الحذف ليس مجرد ظاهرة نحوية، بل هو جزء من الديناميكية اللغوية التي تتطور مع مرور الزمن ومع تفاعل الناطقين بها. قال الله تعالى: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾ **(سورة الحجر، 2)** (المصدر نفسه، ج1).

إنّ الإيجاز بالحذف يُعتبر من الظواهر اللغوية العجيبة، بل إنه يُشبه السحر في تميزه وعمق تأثيره. فعندما يتم حذف بعض الألفاظ أو العبارات، قد يتضح المعنى بشكلٍ أبلغ وأفصح مما لو تم ذكر كل شيء بشكلٍ مباشر. في هذه الحالة، قد تجد أن الصمت، أو ترك الذكر، يصبح أكثر إفادة ووضوحًا، بل ويجعل المتحدث يبدو أكثر تعبيرًا وبلاغة عندما لا يتحدث.

وتتجلى هذه الظاهرة في كون المتكلم يظهر في أقصى درجات البيان والوضوح حتى حين لا يقوم بالتعبير عن كل ما لديه. ففي بعض الأحيان، تُعتبر الجمل التي تُحذف منها بعض العناصر أكثر تأثيرًا وعمقًا في إيصال الفكرة من الجمل المكتملة. بل إنّ عدم الإخبار قد يُصبح في بعض الحالات دليلاً على الفهم الأعمق، حيث إنّ القارئ أو المستمع يُصبح مدعوًا للتفكير واستنتاج المعاني المستترة من خلال ما تم حذفه.

وبذلك، يعكس الإيجاز بالحذف القدرة اللغوية على اختصار الأفكار والرسائل بطريقة تجعلها أكثر تأثيرًا. فالمعاني الكامنة تحت السطح، التي قد تبدو غائبة، تُصبح حاضرة بشكلٍ أكبر في الذهن، مما يتيح للنص أو الخطاب أن يُحافظ على روح الإبداع والبلاغة. (ابن الأثير، د.ت.ط. ج2).

ولكننا نرجع فنقول، ليس كل ما يتم حذفه من الكلام يحمل أهمية أو قيمة بلاغية تجعله أفضل من الصيغة الكاملة. ففي بعض الأحيان، قد يكون الحذف مجرد إجراء شكلي لا يضيف شيئًا جوهريًا إلى المعنى. إذ إنَّ التمييز بين ما يُقتضى وما يُحذف يعتمد على حدوث تغيير في النص المحذوف عند تقديره، وعدم حدوث ذلك في المقتضى. ومع ذلك، فإن هذا التمييز ليس دائمًا دقيقًا، إذ توجد ألفاظ محذوفة من بعض النصوص، وعند تقديرها لا يتغير بناء الكلام أو إعرابه، بل يبقى كما هو دون أي تأثير يُذكر.

فالحذف ليس بالضرورة علامة على البلاغة أو الفصاحة، بل قد يكون مجرد خيار لغوي عابر أو حتى عَرَضِي. في بعض الحالات، يُمكن أن يكون الإبقاء على النص كاملاً أكثر وضوحًا وفهمًا للمستمع أو القارئ، حيث قد يؤدي الحذف إلى غموض أو التباس في المعنى. لذا، يجب أن نكون حذرين عند اعتبار الحذف أسلوبًا بلاغيًا، وعلينا أن ندرك أنه ليس كل محذوف يُضيف إلى عمق المعنى أو يؤثر بشكل إيجابي على جودة الخطاب. (للاستزادة يراجع: مختار درقاوي، 2014م).

3. مراعاة أمن اللبس في تأصيل القاعدة النحوية

"ليست مهمة التداولية الأساسية سوى وصف تأويل القول تأويلا تاما بالانطلاق مما تنتجه اللسانيات –في معناها الضيّق (الصوتية وعلم التركيب وعلم الدلالة)– من تأويل جزئي للجملة، ويتمثّل جانب من هذه المهمة في اختيار أحد التأويلات، هذا إذا ما أنتج التحليل اللساني أكثر من تأويل، في حين يكمن الجانب الثاني من المهمة في أن تُسند إلى مفردات إحالية مختلفة مراجع –بالمعنى العام للكلمة– أي أشياء من العالم". (آن روبول-جاك موشلار، 2010م).

انطلاقا من هذا القول، يمكننا الاستنتاج بأن التأويل الصحيح للقول هو أهم من القول، بل هو –في بعض الأحيان–أهمّ من القائل في حدّ ذاته، وبالتالي، فإنّ أي خطأ في التأويل، يُنذر بفشل في العملية الخطابية كلّها، ويصعب الأمر أكثر فأكثر، إذا كان القول نفسه، يحتمل تأويلات عديدة، بعضها صائب، وبعضها خاطئ، وعلى المتكلّم مراعاة هذا الأمر، وتجنب اللبس والخلط في الكلام.

وقد وجدت أنّ النحو يراعي تمام المراعاة قاعدة أمن اللبس في درسين نحويين هما: أحرف الجواب والتوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي مما سيأتي بيانه في العناصر الآتية إن شاء الله تعالى.

1.3 مراعاة أمن اللبس في أحرف الجواب:

التمييز بين أحرف الجواب وحسن استعمالها مما فصّل فيه النحاة في دروس النحو العربي، على اعتبار أنّ واضع اللغة لم يضع هذه الأحرف كُلّها اعتباطا، بل لكلّ حرف منها مميّزاته ومواضعه التي يُذكر فيها دون غيره، ويمكن ملاحظة ظاهرة أمن اللبس في القواعد النحوية في كلام النحاة وتفريقهم بين معاني أحرف الجواب، والتي قد يتوهّم السامع تطابقها مع ما بينها من اختلاف في المعنى والوظيفة.

وأخص من أحرف الجواب هذه حرفين هما: "نعم" و"بلى". فحرف الجواب "بلى" كما أشار إليه صاحب رصف المباني حيث يقول النحاة إن كلمة "بلى" تُماثل كلمة "بل" في الإضراب، لكنها تُستخدم بشكل خاص ومحصور في حالة الجواب على النفي. فلا تأتي "بلى" إلا جوابًا على نفي مسبوق بسؤال باستخدام همزة الاستفهام أو التقرير أو حتى التوبيخ، أو حتى في حالة غياب هذه الأدوات. فعلى سبيل المثال، إذا قال شخص: "ما قام زيدٌ؟"، فإن الرد بكلمة "بلى" يعني نفي عدم القيام وتأكيد الفعل، أي أن زيدًا قد قام بالفعل، فتحل "بلى" محل جملة كاملة مفترضة تكون جوابًا ملائمًا للنفي. كما تُستخدم "بلى" بهذه الطريقة في حال ورود الهمزة لإحدى المعاني التي ذُكرت، كالتوبيخ أو التقرير. (المالقي، 2002م).

ويري السهيلي أنّ حرف الجواب "بلى" يتألف من حرفين هما: "بل" للإضراب و"لا" النافية. (السهيلي، د.ت.ط)، وأدغمت اللاَّمان في بعضهما، وصارت الألف الممدودة مقصورة، للتفريق بينها وبين الصيغة الأخرى المؤلّفة من "الباء" حرف الجر، و"لا" النافية، "بلا". وبذلك يصبح المعنى الذي تؤدّيه "بلى" في الجواب عن استفهام هو: "ما تقول خاطئ، والعكس هو الصحيح".

كما أشار المرادي إلى معنى آخر لكلمة "بلى"، حيث أشار إلى استخدامها كجواب على سؤال مثبَت إذا كان يحمل نفيًا ضمنيًا. فعلى سبيل المثال، إذا سأل أحدهم: "هل يمكن لعليّ أن ينهي العمل وحده؟"، فيمكنك أن تجيب "بلى"، مما يدل على أنك تنكر قدرته على إنهاء العمل بمفرده، مستفيدًا من النفي الضمني الذي يوحي به السياق. (المرادي، 1992م). بمعنى كأنّك تقول: "لا يمكن لعليّ أن ينهي العمل وحده".

أمّا "نعم" فقد فصّل فيها ابن هشام في المغني بقوله بأنه ورد في بعض القراءات القرآنية لحرف الجواب "نعم" اختلافات لهجاتٍ عديدة. فأهل الحجاز يلفظونه بفتح العين، بينما تميل قبيلة كنانة إلى كسرها، وقد قرأ الكسائي بهذه اللهجة. وأما في لهجات أخرى، فقد يُبدل حرف العين بحاء، وهي قراءة ابن مسعود، مما يجعلها "نحم". كذلك يُلاحظ أن بعض المتحدثين يميلون إلى كسر النون أيضًا إتباعًا لكسر العين، كما في "نِعِم" و"شِهِد"، حيث يعاملونها معاملة الأفعال بإعطائها كسرتين، وتنزل "بلى" في

هذا السياق منزلة الفعل، مما يجعل إمالتها جائزة. وبحسب الفارسي، فهو لم يطّلع على هذه القراءة تحديدًا لكنه أجازها استنادًا إلى القياس. وتُعتبر "نعم" أداة للتصديق والوعد والإعلام..". (ابن هشام، المغني، 2000م).

في مسألة استخدام "بلى" و"نعم" كإجابتين، يظهر تباينٌ بين النحاة حول جواز استعمال إحداهما مكان الأخرى، وذلك بناءً على مستوى اللبس المحتمل عند المتلقّي. فهناك فريق يرفض ذلك، ويعتبر أن "بلى" تختص بالإجابة عن نفيٍ مسبق، في حين أن "نعم" تكون جوابًا للإثبات. لكن بعض النحاة لم يُراعوا الاختلافات الدقيقة في المقام أو اللبس، فجاء ابن هشام بآراء تجيز الاستعمال التبادلي، واستشهد بعدة مواضع من الحديث الشريف، حيث استُخدمت "بلى" في إجابة استفهام مجرد.

على سبيل المثال، يذكر ابن هشام ما ورد في صحيح البخاري، عندما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه: "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟" فأجابوا "بلى". وفي موضع آخر من صحيح مسلم، سأل صلى الله عليه وسلم: "أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟" فجاء الرد بـ"بلى"، ليتبعه الرسول بالقول "فلا إذن". وفي رواية أخرى، حين سُئل أحدهم: "أأنت الذي لقيتني بمكة؟" أجاب بـ"بلى."

ورغم هذه الشواهد، يرفض البعض الاحتجاج بهذه الأمثلة بحجة أنها حالات نادرة ولا تصلح قاعدةً تُقاس عليها قواعد اللغة وتراكيب التنزيل، مما يعني أن التعميم في استخدام "بلى" و"نعم" كبدائل قد لا يكون دقيقًا، خاصةً إذا كان من الممكن وقوع لبس عند المتلقّي. (للاستزادة يراجع: ابن هشام، 2000م).

ثم عدل عن رأيه لأنّ الفرق بينهما في الجوهر والمعنى، فقال "واعلم أنه إذا قيل: "قام زيدٌ؟"، فتصديقه: "نعم"، وتكذيبه: "لا"، ويمتنع دخول "بلى" لعدم النفي، وإذا قيل: "ما قام زيد؟"، فتصديقه: "نعم"، وتكذيبه: "بلى". (ابن هشام، 2000م).

وافق صاحب الجنى في هذا الرأي، مشترطاً أن تكون كلمة "بلى" مسبوقة بنفي مرتبط باستفهام، ويجب أن يكون الجواب فيها عكسياً. على سبيل المثال، إذا سأل أحدهم: "قام زيد؟"، فيجيب بـ"بلى"، لأن "بلى" تحل محل "نعم" في هذا السياق، وتستخدم للإيجاب على نفيٍ مجرد، مثل قولك: "بلى" لمن قال: "ما قام زيد". (المرادي، 1996م).

أما إذا كان السؤال مقروناً باستفهامٍ حقيقي، مثل: "أليس زيد بقائم؟"، فيكون الرد بـ"بلى"، أو إذا كان السؤال للتقرير، كما في قوله تعالى: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**﴾ **(سورة الأعراف، 172)**، فإن العرب استخدموا كلمة "بلى" مجرىً للنفي.

بناءً على ذلك، قال ابن عباس: لو قالوا "نعم"، لكفروا، لأن "نعم" تُستخدم لتصديق المخبر سواء في الإيجاب أو النفي. فعلى سبيل المثال، إذا قال أحدهم: "ليس لك عندي وديعة"، فقولك: "نعم" يكون تصديقاً له، وإن قلت "بلى"، يكون إيجاباً لما نفى.

وهذا يشير إلى التباين في استخدام "بلى" و"نعم" في الردود على الأسئلة المختلفة. فبينما تُستخدم "بلى" عادةً للإيجاب على نفيٍ مسبق، تُعتبر "نعم" أداةً لتصديق المخبر سواء في حالات الإيجاب أو النفي. هذا التمييز يساهم في وضوح التواصل ويجنب اللبس عند المتلقّي، مما يعكس دقة النحاة في تحديد استخدام الأدوات اللغوية بما يتناسب مع السياق والمعنى المقصود. (للاستزادة يراجع المرادي).

وبالمقابل، أجاز المرادي استعمال "نعم" مكان "بلى"، وساق مثالا على ذلك في قوله: "وقول النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار: ألستم ترون ذلك؟ قالوا: "نعم". ويُؤَوَّل قول الأنصار على أن ذلك لأمنِ اللَّبس". (المرادي، 1992م).

بمعنى أنّه إذا أُمن اللبس، ولم يكن لدى السامع غير طريق واحدة للفهم، جاز استعمال حرف الجواب الأكثر تكرارا وورودا.

وبوجه عام، اعتاد العرب في لغتهم تركَ الألفاظ التي لم تُستعمل إلا قليلاً، واستبدالها بغيرها، مما يؤدي نفس المعنى أو قريباً منه، لا سيما إذا كانت هذه الألفاظ البديلة أكثر انتشاراً وتداولاً بين المتكلمين. ويزداد هذا التفضيل وضوحاً في حال تعدد المعاني التي يمكن للفظ أن يؤديها، وكذلك حين يكون هناك إجماع من النحاة على تحديده وصياغته. ويعكس هذا الاستخدام

اللغوي ميلاً لدى العرب إلى تفضيل الوضوح والشيوع في استعمال المفردات، بحيث يميلون إلى الإبقاء على الألفاظ التي تحقق الاستفادة الأكبر في التواصل، وتفي بالغرض المقصود منها بشكل مباشر.

وهذا ما جرى تطبيقه على بعض أدوات الجواب التي اندثرت مع الزمن، أو لم يُعرف لها استخدام واسع، مثل "أجل" و"بجل" و"جير". ويدور حول هذه الأدوات نقاش نحوي حول طبيعتها، حيث اختلف العلماء في كونها أسماءً أو حروفاً، غير أن قلة استعمالها وتوفر بدائل أكثر شيوعاً كان له دور في تراجعها. (ابن الأنباري، ج1). لذلك فهي نادرة الحدوث، وقد استُغني عنها كلّها بحرف الجواب "نعم" لسهولته وشمولية استعمالاته اللغوية وبساطتها.

2.3 مراعاة أمن اللبس في التوكيد اللفظي والمعنوي:

يقصد بالتوكيد كما عرفه ابن السراج، ذلك التابع الذي يأتي "إمّا بتكرير الاسم، وإما يجيء للإحاطة والعموم"، وقد قصد بالأول التوكيد اللفظي، وبالثاني التوكيد المعنوي." (ابن السراج، د، ت).

أمّا تقسيم الصيمري، فقد جعل التوكيد ضربين: قال: "اعلم أنّ التوكيد تابع للمؤكد في إعرابه، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما: تمكين المعنى في النفس، والآخر: لإزالة الغلط.

أ- مصطلح (تمكين المعنى): فأما تمكين المعنى فإنّه يكون بتكرير الشيء، كقولك: قام زيدٌ زيدٌ، وذهبَ ذهبَ".

ب- مصطلح (إزالة الغلط): (وأمّا التوكيد لإزالة الغلط، فكقولك: جاءني إخوتك كلّهم) لأنّه يجوز أن تقول: جاءني إخوتك، فيُتوهّم أنّه جاءك بعضهم، فإذا قلت: كلّهم، فقد أزلت وجه الشك. (الصيمري، 1982م).

" ونفهم من هذا المقصود بـ (تمكين المعنى) هو (التوكيد اللفظي). أمّا مصطلح (إزالة الغلط) فهو (التوكيد المعنوي). (يوحنا مرزا الخامس، د.ت).

وذكر ابن الحاجب ضرورة استعمال التوكيد في بعض الحالات لتجنّب وقوع السامع في الخطأ أو اللبس، مشيراً إلى أهمية "أمن اللبس" في تحقيق فهم صحيح للتأويل. فقد قال": وكذلك قولنا: جاء القوم كلهم، لم يأت المتكلم بلفظ "كلهم" إلا رافعا بها التوهم عن السامع، لئلا يقدِّر أنَّ بعضهم جاء، فليس في المتبوع الذي هم "القوم" احتمال أصلاً مع كلّهم."

ويوضح هذا النص أن المتكلم عندما يضيف توكيداً مثل "كلهم" إنما يفعل ذلك لإزالة أي مجال لسوء الفهم أو الظن بأن بعضهم فقط قد جاء، فتعبير "القوم" بحد ذاته لا يترك مجالاً للالتباس عند إضافة "كلهم". (يراجع: ابن حاجب، 1989م).

ويقصد النحاة بإزالة الغلط، ما يتوهمه السامع من احتمالات خاطئة حول المعنى المقصود من الكلام، حيث يأتي التوكيد ليحسم الأمر ويؤكد على حال واحدة، مما يساعد السامع على التخلي عما قد يراوده من شك أو ريبة. وبهذا يصبح الحكم بعد التوكيد المعنوي قطعي الثبوت، مما يُعزز الفهم الدقيق للعبارة.

ومن الأمثلة البارزة على التوكيد المعنوي الذي يزيل الشك والإبهام، أو يراعي "أمن اللبس"، نجد قول الله تعالى :﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ**﴾ **(سورة البقرة، 73).**

فقد يُحتمَل أن يتوهم السامع أن بعض الملائكة قد تخلّفوا عن السجود لآدم، لكن الله تعالى يوضح بأنهم سجدوا جميعاً دون استثناء، من خلال استعمال توكيدين معنويين متتابعين هما: "كُلُّهُم" و"أَجْمَعُونَ". هذه التوكيدات تعمل على توضيح أن المتخلف الوحيد عن السجود هو إبليس –لعنة الله عليه-، مما يرسخ الفهم بأن الملائكةَ جميعَهم قد أذعنوا لأمر الله، ولم يكن هناك أي استثناء بينهم. كما يضيف هذا التوكيد فكرة إضافية وهي أن إبليس ليس من جنس الملائكة، لأن حكم السجود قد شملهم جميعاً دون استثناء، مما يجعل التوكيدين ضروريين لفهم المعنى المقصود بشكل كامل ودقيق.

وكذا قوله تعالى في قصة آدم عليه السلام: ﴿**وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ **(سورة البقرة، 35).**

فالأمر الذي ألقاه الله عز وجل على سيدنا آدم عليه السلام لا خيار له فيه، حيث إن تكرار الضمير المستتر والظاهر بعده يدل على توجيه الأمر لفاعل الفعل، وهو آدم الذي يجب عليه أن يأخذ امرأته معه. جاء التوكيد ليزيل اللبس المتعلق بمن سيقوم بالفعل، ومن سيتبع الفاعل. يتضح من ذلك أن التركيز على الضمير المتكرر يعكس أن الفعل موكل لآدم، مما يؤكد على مسؤوليته المباشرة في تنفيذ الأمر الإلهي. هذا التكرار يُعزز الفهم بأن الله سبحانه وتعالى يوجه الخطاب بشكل واضح ومحدد، مما يضمن عدم وجود أي التباس في تحديد الشخص المعني في سياق هذه التوجيهات.

4. المناقشة:

انطلاقا مما سبق، يُتبيّن أنّ "الاقتضاء" يُعنى باستحضار المعاني أو الأجزاء المحذوفة في الكلام بهدف إتمام المعنى، وهو يشكّل جزءًا مهمًا من البلاغة وعلم النحو، حيث يتطلب من السامع أو القارئ استكمال المعنى الناقص في الجملة، استنادًا إلى السياق والمقام.

فهو عملية يقوم بها الباث لتُساعد المتلقي على إدراك المعاني غير المصرّح بها، كما ورد في النصوص التي تبين كيفية اعتماد المتكلم على السياق في إكمال المعنى. فالمتكلم قد يحذف بعض الكلمات أو العبارات، ويعتمد على أن السامع سيكملها ذهنياً، في حالات الإيجاز والحذف، كما يقتضي السياق أن يستكمل المتلقي المعنى ليُفهم المقصود كاملاً، كما في الأمثلة التي تعتمد على الحواس لتحديد المفعول به أو الفاعل، ويتعلّق الأمر أيضًا بالاستجابة للمعاني المضمرة في العبارات الناقصة، كما يتضح في اختيار الكلمة الصحيحة يتطلبها فهم السياق وما يقتضيه السؤال، بحيث يتحقق الفهم دون لبس، مما يجعل الاقتضاء أداة توجيهية لفهم الردود المتوقعة.

وهنا، يظهر مفهوم الاقتضاء كآلية مركزية في اللغة، تسهم في تحقيق الفهم الكامل للجملة، سواء عبر الحذف أو التوكيد أو استبدال غير الشائع بالمألوف. إذ يعتمد الاقتضاء على مهارة السامع في استخدام السياق لفهم المعنى المضمَر، ما يجعله جوهريًا في علوم البلاغة والنحو، ويساهم في بناء تواصل فعّال بين المتكلم والمخاطب.

5. الاستنتاج:

إنّ صميم الدرس التداولي المعاصر لم يعُد يولي أهمية قصوى للقواعد النحوية الثابتة التي تتناثر في كتب الأقدمين والمتأخرين، بل استعاض عنها بالمحكّمات السّياقية التي تجعل كلّ جملة وكلّ قول مستقلا بنفسه، لا يحمل بالضرورة المعنى نفسه في كلّ مرة يُقال فيها، وصار كلّ سياق كلامي يؤدّي إلى اختلاف المقصود منه، بالنظر إلى أسباب القول وأهدافه وأغراضه البلاغية المندسّة فيه، لهذا، فإن دراسة الاستعمال وأسسه وضوابطه، أصبح ضرورةً تفرضها الدراسات اللغوية الحديثة للوصول إلى نتيجة قطعية الثبوت من القول ومقاصده.

وفي ختام هذا البحث، لا بأس أن أسرد بضع نقاط توصلت إليها من خلال ما يأتي:

- يلعب السياق دورًا حاسمًا في تفسير المعنى المقصود من الكلام، حيث يعتمد المتحدث على السياق لإيصال الفكرة دون الحاجة إلى الإفصاح الكامل. فإكمال السامع للمعنى غير المنطوق، استنادًا إلى القرائن والمقام، يعدّ آلية بلاغية دقيقة في اللغة، وهذا هو التطبيق الفعلي لمفهوم الاقتضاء.
- من وجهة نظر نحوية، ينبغي مراعاة الحركات الإعرابية كي يستقيم الكلام، ويصبح مفهوما وواضحا، أما من وجهة نظر استعمالية، فإن التخلّي عن بعض هذه القواعد جائز، إذا لم يؤثّر ذلك في المعاني.
- اعتبار أنّ ظروف إنتاج الكلام هي وحدها القادرة على تحديد مساره المضاميني بين قول وآخر، على اعتبار أنّ الجمل ثابتة، أمّا الأقوال فمتغيّرة، لأنّها مرتبطة بسياقها الذي جاءت فيه، وظروف استعمالها، حتّى ولو كانت مكررة أكثر من مرّة، إلاّ أنّها

–وبسبب الاستعمال– تصبح جديدة لها معناها ومضمونها الذي تتفرد به عن غيرها من الجمل المشابهة لها في اللفظ، المختلفة عنها في السياق.

- بعض العناصر في الخطاب، قادرة على منح الاستعمال قوّته وأهميّته، لأنّ الأمر لا يعدو كونه إحاطة بظروف الكلام، وشروط إنتاجه، وهذه العناصر الاستعمالية هي: السياق، موافقة الكلام للواقع الخارجي، ومبادئ الحوار المفيد.
- يعتبر الحذف إحدى أدوات الإيجاز التي تضيف عمقًا بلاغيًا، حيث يُفضّل حذف بعض الكلمات أو أجزاء الجمل في المواضع التي يفهم فيها المعنى المقصود بوضوح من السياق. ورغم ذلك، لا يكون كل حذف بلاغيًا بالضرورة؛ فقد يتفاوت تأثير الحذف حسب السياق ومدى وضوحه.
- فرَّق النحاة بين "الإضمار" و"الحذف"، حيث يقتصر الإضمار على الضروري الذي لا يستقيم المعنى بدونه، في حين أن الحذف يرتبط بما يمكن الاستغناء عنه في العبارات. ويؤدي الإضمار إلى اقتصاد في التعبير مع الاحتفاظ بالمعنى.
- يميل العرب إلى استبدال الألفاظ غير الشائعة بما هو أكثر تداولًا. هذه الاستعاضة عن اللفظ غير المألوف بما هو معروف أكثر يعكس توجّهًا نحو السهولة والفهم السريع، مما يساعد على استمرارية التواصل الواضح بين المتكلّمين.

المراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ابن الأثير، نصر الله بن محمد. (د.ت.). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة). القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن .(2003) .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* .صيدا: المكتبة العصرية.
- ابن السراج، محمد بن سهل(1996) . .*الأصول في النحو* .(تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن حاجب، عثمان .(1989) .*الأمالي* .(تحقيق: فخر صالح سليمان) قدارة. بيروت: دار الجيل.
- ابن مضاء، أحمد. (1979). *الرد على النحاة*. (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: دار الاعتصام.
- ابن منظور، محمد بن مكرم .(1997) .*لسان العرب* .بيروت: دار صادر.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف .(2000) .*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* .(تحقيق: عبد اللطيف عبد الخطيب). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون.
- ابن يعيش، يحيى بن يعيش .(2001) .*شرح المفصل للزمخشري*. (تحقيق: إميل بديع يعقوب) . بيروت: دار الكتب العلمية.
- بُريك، محروس السيد. (2010). التأويل التداولي في كتاب سيبويه. في كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف: سيبويه إمام العربية. القاهرة: كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- درقاوي، مختار. (2014). الآليات التداولية لتحليل الخطاب من وجهتي نظر الأصوليين والتداوليين المحدثين. في الندوة الدولية الثانية: قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة. الرياض: جامعة الملك سعود.
- الرازي، محمد بن عمر. (2000) .*التفسير الكبير* .بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- روبول، آن وموشلار، جاك .(2003) .*التداولية اليوم: علم جديد في التواصل* .(ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني). بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- روبول، آن، وموشلار، جاك .(2010) .*القاموس الموسوعي للتداولية*.(ترجمة: مجموعة من الأساتذة، إشراف: عز الدين المجدوب). تونس: دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (د.ت.) .*الروض الأنف*. (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: مطبعة السعادة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (د.ت.) .*الكتاب* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، عبد الرحمن. (د.ت.) .*الأشباه والنظائر في النحو* .بيروت: دار الكتب العلمية.
- صحراوي، مسعود .(2005) .*التداولية عند العلماء العرب* .بيروت: دار الطليعة.
- الصيمري، عبد الله بن علي .(1982) .*التذكرة والتبصرة*. (تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين). دمشق: دار الفكر.
- طاهر سليمان، حموده .(1998). *ظاهرة الحذف في الدرس العربي* .الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عباس، حسن .(2010) .*النحو الوافي* .القاهرة: دار المعارف.
- قباوة، فخر الدين .(2003) .*مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء* .دمشق: دار الفكر.
- المالقي، أحمد بن عبد النور.(2002). *رصف المباني في حروف المعاني*. (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دمشق: دار القلم.
- مرادي، الحسين بن قاسم .(1992) .*الجنى الداني في حروف المعاني* (تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية.
- مقبول، إدريس. (2014). في تداوليات القصد .*مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، 28 .(5)نابلس: جامعة النجاح.
- يوحنا، مرزا الخامس. (د.ت.) .*موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار* .بيروت: دار الكتب العلمية.

- Stainton, R. J. (2006). The pragmatics of non-sentences. In R. Laurence & W. Gregory (Eds.), The handbook of pragmatics. Malden, MA: Blackwell.

Romanized References

- Ibn al-Athir, Nasr Allah ibn Muhammad. (d.t.). Al-Mathal al-saʾir fi adab al-katib wa-al-shaʿir (taḥqīq: Ahmad al-Ḥufi, Badawi Ṭabāna). al-Qāhira: Dār Nahḍat Miṣr li-l-ṭibāʿa wa-l-nashr wa-l-tawzīʿ.
- Ibn al-Anbari, ʿAbd al-Raḥman. (2003). Al-Insaf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-l-Kūfiyyīn. Ṣaydā: al-Maktaba al-ʿAṣriyya.
- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn Sahl. (1996). Al-Uṣūl fī al-naḥw. (taḥqīq: ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī). Bayrūt: Muʾassasat al-Risāla.
- Ibn Ḥājib, ʿUthmān. (1989). Al-Amālī. (taḥqīq: Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qadāra). Bayrūt: Dār al-Jīl.
- Ibn Maḍāʾ, Aḥmad. (1979). Al-Radd ʿalā al-naḥwiyyīn. (taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā). al-Qāhira: Dār al-lʿtiṣām.
- Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1997). Lisān al-ʿArab. Bayrūt: Dār Ṣādir.
- Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf. (2000). Mughni al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb. (taḥqīq: ʿAbd al-Laṭīf ʿAbd al-Khaṭīb). al-Kuwayt: al-Majlis al-Waṭanī li-l-Thaqāfa wa-l-Ādāb wa-l-Funūn.
- Ibn Yaʿīsh, Yaḥyā ibn Yaʿīsh. (2001). Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī. (taḥqīq: Imīl Badīʿ Yaʿqūb). Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
- Burayk, Maḥrūs al-Sayyid. (2010). Al-Taʾwīl al-tadāwulī fī kitāb Sībawayh. fī kitāb al-Muʾtamar al-dawlī al-sādis li-qism al-naḥw wa-l-ṣarf: Sībawayh Imām al-ʿArabiyya. al-Qāhira: Kulliyyat Dār al-ʿUlūm, Jāmiʿat al-Qāhira.
- Darqāwī, Mukhtār. (2014). Al-Āliyyāt al-tadāwuliyya li-taḥlīl al-khiṭāb min wajhatay naẓar al-uṣūliyyīn wa-l-tadāwuliyyīn al- muḥdathīn. fī al-Nadwa al-dawliyya al-thāniya: Qirāʾat al-turāth al-adabī wa-l-lughawī fī al-dirāsāt al-ḥadītha. al-Riyāḍ: Jāmiʿat al-Malik Saʿūd.
- Al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar. (2000). Al-Tafsīr al-kabīr. Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
- Robool, Anne & Moeschler, Jacques. (2003). Al-Tadāwuliyya al-yawm: ʿilm jadīd fī al-tawāṣul. (tarjama: Sayf al-Dīn Dagfūs wa-Muḥammad al-Shaybānī). Bayrūt: Dār al-Ṭaliʿa li-l-ṭibāʿa wa-l-nashr.
- Robool, Anne & Moeschler, Jacques. (2010). Al-Qāmūs al-mawsūʿī li-l-tadāwuliyya. (tarjama: majmūʿa min al-asātiḏa, ishraf: ʿIzz al-Dīn al-Majdūb). Tūnis: Dār Sinātra, al-Markaz al-Waṭanī li-l-Tarjama.
- Al-Suhaylī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh. (d.t.). Al-Rawḍ al-unuf. (taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā). al-Qāhira: Maṭbaʿat al-Saʿāda.
- Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (d.t.). Al-Kitāb. (taḥqīq: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Bayrūt: Dār al-Jīl.
- Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān. (d.t.). Al-Ashbāh wa-l-naẓāʾir fī al-naḥw. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

- Ṣaḥrāwī, Masʿūd. (2005). Al-Tadāwuliyya ʿinda al-ʿulamāʾ al-ʿarab. Bayrūt: Dār al-Ṭalīʿa.
- Al-Ṣaymarī, ʿAbd Allāh ibn ʿAlī. (1982). Al-Tadhkira wa-l-tabṣira. (taḥqīq: Fatḥī Aḥmad Muṣṭafā ʿAlī al-Dīn). Dimashq: Dār al-Fikr.
- Ṭāhir Sulaymān, Ḥamūda. (1998). Ẓāhirat al-ḥadhf fī al-dars al-ʿarabī. al-Iskandariyya: al-Dār al-Jāmiʿiyya li-l-nashr wa-l-tawzīʿ.
- ʿAbbās, Ḥasan. (2010). Al-Naḥw al-wāfī. al-Qāhira: Dār al-Maʿārif.
- Qabāwa, Fakhr al-Dīn. (2003). Mushkilat al-ʿāmil al-naḥwī wa-naẓariyyat al-iqtiḍāʾ. Dimashq: Dār al-Fikr.
- Al-Māliqī, Aḥmad ibn ʿAbd al-Nūr. (2002). Raṣf al-mabānī fī ḥurūf al-maʿānī. (taḥqīq: Aḥmad Muḥammad al-Khaṭṭār). Dimashq: Dār al-Qalam.
- Al-Murādī, al-Ḥusayn ibn Qāsim. (1992). Al-Jinā al-dānī fī ḥurūf al-maʿānī. (taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwa, Muḥammad Nadīm Fāḍil). Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
- Maqbūl, Idrīs. (2014). Fī tadāwuliyyāt al-qaṣd. Majallat Jāmiʿat al-Najāḥ li-l-abḥāth (al-ʿulūm al-insāniyya), 28(5). Nābulus: Jāmiʿat al-Najāḥ.
- Yūḥannā, Mirzā al-Khāmis. (d.t.). Mawsūʿat al-muṣṭalaḥ al-naḥwī min al-nashʾa ilā al-istiqarār. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
- Stainton, R. J. (2006). The pragmatics of non-sentences. In R. Laurence & W. Gregory (Eds.), The handbook of pragmatics. Malden, MA: Blackwell.